الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العدل

مركز البحوث القانونية والقضائية

بطاقة فنية حول الندوة البحثية المتعلقة بموضوع: "السياسة الجزائية (المبدأ، الكيفيات) تعديل قانون الإجراءات الجزائية الأمر 15-08 المؤرخ في 23 جويلية 2015"

يتعلق موضوع الندوة البحثية بالسياسة الجزائية التي يعدها وزير العدل، طبقا للمادة 33 الفقرة (03) من قانون الإجراءات الجزائية المعدل والمتمم وينفذها النائب العام لدى المجلس القضائي ويرفع تقريرا دوريا عن تنفيذها.

تتعلق إشكالية الندوة بتحديد ماهية ومحاور السياسة الجزائية وكذا إعداد تقرير تنفيذ السياسة الجزائية من طرف النيابات العامة.

سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

المحور التمهيدي: ماهية السياسة الجزائية ومدى تعلقها بالسياسات العامة في الدولة.

المحـور الأول: محاور ومعطيات السياسة الجزائية.

المحـور الثاني: تنفيذ السياسة الجزائية ومدى إمكانية تحيينها وملائمتها بحسب المستجدات.

المحور الثالث: هيكلة تقرير تنفيذ السياسة الجزائية وتقنيات إعداده.

يشمل النقاش النيابات العامة بالمجالس القضائية ويتمحور بالأساس حول:

- ممارسة الدعوى العمومية وفق الأشكال والأوضاع القانونية في إطار مبادئ المحاكمة العادلة.
- أخلاقيات المهنة.
- ترقية وتثمين الموارد البشرية.
- رصد أهم الأحكام التشريعية للتصدي للظواهر الإجرامية.
- مكافحة الأشكال الجديدة للإجرام.
- عصرنة وسائل تسيير المصالح القضائية.
- التطوير الملائم للهياكل القضائية.
- تطوير الهياكل العقابية وأنسنة ظروف الاحتباس وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.